الأمم المتحدة

A/C.3/57/SR.17

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
14 December 2004
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ويناوسِر ..... (ليختنشتاين)

المحتويات

البند ٤٣ من جدول الأعمال: متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل*

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها*

* البنود التي قررت اللجنة النظر فيها مجتمعة.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-63423 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٤٣ من جدول الأعمال: متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/57/350)

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها (A/57/41 وCorr.1 وA/57/295 وA/57/402)

١ - **السيد أوتنو** (الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح): عرض تقريره (A/57/402 وCorr.1)، وقال إن التقدُّم المحرز على مدى السنة الماضية بشأن جدول الأعمال المتعلق بالأطفال المتضررين من الصراع المسلح كان ملحوظاً للغاية. وأضاف قائلاً إن معالم ذلك التقدم تشمل بدء نفاذ صكين دوليين رئيسيين شن الممثل الخاص من أجلهما الحملات، وهما نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح. وقال إن مجلس الأمن قد عزز ضلوعه في هذه المسألة وانتقل من مرحلة إعلان المبادئ العامة إلى مرحلة التوصية بتدابير ملموسة، حسبما يتمثل في القرارين ١٣١٤ (٢٠٠٠) و١٣٧٩ (٢٠٠١). وفضلاً عن ذلك، وافق المجلس للمرة الأولى على أن يتلقى من الأمين العام قائمة بأسماء الأطراف التي تواصل تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح. كما أن التقارير الواردة من عمليات حفظ السلام تشمل الآن فرعاً بشأن الأطفال وتوصي بتدابير لتحسين أحوالهم.

٢ - وأضاف قائلاً إن دور المستشار المعني بحماية الأطفال قد جرى استعراضه وتعزيزه. وهناك الآن عشرة مستشارين لشؤون حماية الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن مستشارين إثنين في سيراليون ومستشار في أنغولا؛ وهذه المبادرة ستجري متابعتها في أفغانستان وعن طريق مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا المنشأ حديثاً.

٣ - وأردف قائلاً إن مكتبه قد قام على مدى السنتين الماضيتين بدور رئيسي في إنشاء فريقين عاملين هامين: أولهما يستعرض إدماج حماية الطفل في كافة أنشطة الأمم المتحدة المضطلع بها لصنع السلام وحفظه وبنائه؛ ويجري الانتهاء من المبادئ التوجيهية التي وضعها هذا الفريق؛ وثانيهما يبحث مسألة تدريب أفراد حفظ السلام؛ ويجري فحص الأدلة التي أعدها وستكون تلك الأدلة متاحة قريباً.

٤ - وأضاف يقول إنه كان قد اقترح قبل ثمانية عشر شهراً جدول أعمال للبحوث المتعلقة بمسألة الطفل في الصراع المسلح؛ وإن اقتراحه هذا قد أصبح الآن برنامجاً مكتملاً يديره مجلس بحوث العلوم الاجتماعية في نيويورك، الذي ينسِّق جهود مجموعة من المؤسسات الدولية والباحثين تعمل على توفير معلومات بشأن الموضوع.

٥ - وذكر أن مكتبه قد عمل على تشجيع إنشاء لجان وطنية للأطفال المتأثرين بالحرب في أعقاب الصراع. وهناك في الوقت الحالي لجنة من هذا القبيل في سيراليون؛ كما تم التوصل إلى توافق آراء في آيرلندا الشمالية، حيث يرجح تعيين مفوض في مطلع عام ٢٠٠٣. كما أُنشئت وحدة لحماية الأطفال في إطار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦ - وأضاف قائلا إن وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل قد خصصت فرعاً هاماً لحماية الأطفال المتأثرين بالحرب، وإن أحداثاً خاصة قد نُظمت لزيادة الوعي بمحنة هؤلاء الأطفال. وذكر أن مكتبه يعمل لضمان عدم إفلات من يسيئون معاملة الأطفال في زمن الحرب من العقاب، ولضمان إدماج حماية الطفل في كافة عمليات تقصي الحقائق وفي المحاكمات. كما عمل مكتبه على الدعوة إلى إشراك الشبيبة في أنشطة السلام، وذلك من خلال الوصول إلى المدارس وإنشاء الشبكات الشبابية.

٧ - وذكر أنه قد زار خلال الإثني عشر شهراً السابقة سبع مناطق منكوبة بالصراع. وفي آيرلندا الشمالية، يتعزز اشتراك الشبان في الأنشطة السلمية، لا سيما وأن مفوضاً للطفولة سيجري تعيينه. إلا أن هناك قلقاً بالغاً بشأن استمرار ممارسة ''الضرب العقابي'' وتجنيد الشبيبة في الجماعات شبه العسكرية وممارسة الفصل الطائفي في المجتمعات المحلية والمدارس.

٨ - وفي غواتيمالا، صدَّقت الحكومة على البروتوكول المتعلق باشتراك الأطفال في الصراع المسلح واتفاقية لاهاي المتعلقة بالتبني القطري. ومن المتوقع الانتهاء وشيكاً من إصدار مدونة الأطفال والأحداث في صورة قانون، بينما لم يجر بعد تنفيذ عدة التزامات مقررة بموجب اتفاقات السلام فيما يختص بالأطفال والشبان. ودعا الممثل الخاص الحكومة إلى مضاعفة جهودها لضمان الامتثال لهذه التدابير.

٩ - وذكر أنه قد زار إثيوبيا وإريتريا في سياق الصراع الحدودي بين البلدين؛ وقال في هذا الصدد إن هذا هو الصراع الوحيد الذي لم يشهد فيه أي دليل على استخدام الأطفال استخداماً منهجياً. وهذه الزيارة جاءت في أعقاب أحداث جرت في غرب أفريقيا جرى فيها استغلال الأطفال في سياق توزيع الإمدادات الغذائية. وفي حالة إثيوبيا وإريتريا قامت السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية بتصريف الإمدادات الغوثية ولم ترد أية تقارير عن إساءة معاملة الشبيبة. وقد قبلت الحكومتان الآن قرار لجنة الحدود، مما مهَّد السبيل لمعالجة المسائل الملحة المتعلقة بالألغام البرية، والأسر المشتتة، وإعادة التوطين، والإمدادات الأساسية.

١٠ - واستطرد قائلاً إن الحرب قد انتهت في أنغولا، وأن الحكومة صدَّقت على اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (اتفاقية أوتاوا) وتطلب إلى المجتمع الدولي أن يمد يد المساعدة للاستجابة للمشكلات الإنسانية في المناطق التي كان من المتعذر الوصول إليها سابقا. وذكر أن المسائل المعلقة تشمل الألغام البرية وبيع الموارد الطبيعية لشراء السلع والخدمات الأساسية.

١١- وحدثت زيارته للاتحاد الروسي في سياق الحرب الدائرة في الشيشان. وقال في هذا الصدد إن مبدأ عودة المشردين داخلياً عودة طوعية يجري احترامه، وإنه قد صدر أمر عسكري يقضي بتوفير المزيد من المساءلة والشفافية لمكافحة إيذاء الأجهزة الأمنية للسكان المدنيين. ودعا القوات المتمردة التي تجند الأطفال وتستخدمهم إلى التوقف عن هذه الممارسة فوراً، كما دعا جميع الأطراف إلى التوقف عن استعمال الألغام البرية.

١٢ - وقال إن أفغانستان تشهد مستويات مرتفعة من سوء التغذية ومن الفقر، وإن السكان المشردين، لاسيما على الحدود بين أفغانستان وباكستان، يعانون من أحوال مؤسفة. وأضاف قائلاً إنه تلزم استثمارات معتبرة لتوفير المدارس والرعاية الصحية وتحسين التغذية للصغار؛ وإن مجتمع المانحين قد استجاب بسخاء للحالة. وأعرب عن أمله في دفع التبرعات المعلنة للوفاء بالالتزامات المقطوعة.

١٣ - وقال إن هناك خمسة تحديات في المستقبل. أولها، هو ضرورة توعية الجماهير بالتقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة في وضع الصكوك والمعايير الدولية. وثانيها هو ضرورة عمل المزيد للقيام بشكل منهجي برصد امتثال أطراف الصراعات للصكوك الدولية القائمة وتقديم التقارير عن ذلك الامتثال. وثالثها هو وجوب تعاون المجتمع الدولي مع الأسر والمعلمين والقادة الدينيين والمنظمات المدنية المحلية لإقامة شبكات وطنية ودون إقليمية للدعوة وحماية الأطفال. ورابعها هو ضرورة عمل المزيد، رغم التقدم المحرز في إدراج مسألة الأطفال في حالة الصراع المسلح على جدول الأعمال،

لتسكينها في العملية المؤسسية داخل الأمم المتحدة وخارجها. وخامس هذه التحديات هو الحاجة إلى إظهار المزيد من النشاط للوصول إلى الأطفال والشبان وإشراكهم في الجهود الرامية إلى حماية الصغار الذين تحيط بهم حالات الصراع من كل جانب.

١٤ - **السيدة ستاماتوبولو** (مفوضية حقوق الإنسان): قالت إنه بالإضافة إلى العمل المعتاد لآليات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الطفل عُقد حدثان رئيسيان هما المؤتمر العالمي الثاني لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال لأغراض تجارية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. وقال إن لجنة حقوق الطفل قد قدمت تقريرها الذي يصدر كل سنتين (A/57/41 وCorr.1)، الذي يشمل تحليلاً للتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف في تنفيذ الاتفاقية والاتجاهات والتحديات القائمة في مجالي تدابير التنفيذ العامة (الفقرات ١٤-٣٧) والمبادئ العامة (الفقرات ٣٨-٥١). وخلال عام ٢٠٠٢، عقدت اللجنة ثلاث دورات عادية، نظرت خلالها في التقارير الأوَّلية والدورية لـ ٢٧ دولة طرف واعتمدت تعليقاً عاماً بشأن دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وقد شدد هذا التعليق على الدور الفريد الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات. كما نظَّمت اللجنة يوماً للنقاش العام بشأن القطاع الخاص باعتباره مقدماً للخدمات ودوره في إعمال حقوق الطفل. واعتمدت في ذلك اليوم مجموعة توصيات موجهة إلى الدول الأطراف وإلى الجهات الفاعلة التي ليست من قبيل الدول.

١٥ - وأضاف قائلاً إن الانضمام إلى البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية والتصديق عليهما يمضيان سريعاً. ففي غضون ما لا يزيد كثيراً عن سنتين بعد أن اعتمدهما الجمعية العامة، وقَّعت عليهما ١٠٠ دولة وصدَّقت عليهما أو انضمت إليهما ٤١ دولة. وقد اعتمدت اللجنة مبادئ توجيهية للإبلاغ لأجل البروتوكولين الاختياريين، كما يُتوقع ورود التقارير الأوَّلية في مطلع عام ٢٠٠٤.

١٦ - وذكر أنه لم يتبق سوى صكين إضافيين من صكوك القبول لكي يتسنى تنفيذ التعديل المُدخل على الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية التي تزيد عدد أعضاء اللجنة من عشرة أعضاء إلى ١٨ عضواً. وذكر أن العمل المتأخر لدى اللجنة يتمثل في نحو ٦٠ تقريراً؛ ثم أعرب عن أمله في أن تساعد زيادة عدد أعضاء اللجنة على معالجة هذه المشكلة. واستدرك قائلاً إن هذا سيستلزم زيادة مناظرة في قدرة المفوضية على تقديم الخدمات.

١٧ - وقال إنه في أعقاب أيام النقاش العام التي جرت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وتناولت مسألة العنف الموجه ضد الأطفال طلبت اللجنة إلى الأمين العام أن يُجري دراسة شاملة بشأن المسألة. وقد أقرت الجمعية العامة مبدأ إجراء هذه الدراسة (القرار ١٣٨/٥٦) وأنشأت المفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية في بداية عام ٢٠٠٢ فريق دعم أساسي لتيسير إجرائها.

١٨ - وذكر أن المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية قد زارت جنوب أفريقيا مؤخراً وستزور فرنسا في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢.

١٩ - وقال إن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل قد أضافت قوة دفع لإعادة تأكيد حقوق الطفل وتوَّجت أعمالها بالإعلان المعنون "عالم صالح للأطفال" (A/S-27/19/Rev.1). وستدعم المفوضية تنفيذ توصياتها في المجالات الداخلة في إطار ولايتها، لا سيما تعليم حقوق الإنسان، والاتجار بالأطفال وبيعهم، وإدارة قضاء الأحداث. وقد جرى تشجيع الدول الأطراف على تضمين تقاريرها المرفوعة إلى لجنة حقوق الطفل معلومات عن التدابير المتخذة

لتنفيذ خطة العمل الواردة في وثيقة النتائج وعن النتائج المحققة في مجال تنفيذ تلك الخطة.

٢٠ - **السيد غوتام** (نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)): قال إن الرسالة التي صدرت بوضوح تام عن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل هي أن الطفل ينبغي أن يكون محوراً لجدول أعمال التنمية إذا ما أردنا تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف قائلا إن وثيقة النتائج تهدف إلى إقامة عالم صديق للطفل، وذلك بوضع هدف نماء الأطفال عموما في موضع الصدارة بالنسبة للأولويات الوطنية والعالمية. ولتحقيق هذه الغاية، اتفقت الحكومات على أن تتعاون مع شركائها على إعداد خطط عمل معيَّنة بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، وبينما انتهت بالفعل عدة بلدان في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من إعداد برامج عمل وطنية تدعو اليونيسيف الحكومات كافة إلى التعجيل بإعداد خططها للمتابعة الوطنية وتأمل أن يتحقق ذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٣ بوقت طويل.

٢١ - ومضى قائلا إنه بينما تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ خطة العمل المعتمدة في الدورة الاستثنائية تلتزم اليونيسيف بأن تؤدي دورها فيما يختص بتنفيذ متابعة الدورة الاستثنائية ورصد تلك المتابعة ورفع التقارير بشأنها، وقد قدمت اليونيسيف توجيهات معيَّنة إلى مكاتبها القطرية وإلى اللجان الوطنية، وهي تُعد أيضا مذكرة توجيه للدول الأعضاء وستطلب إلى المانحين وأعضاء المجتمع الدولي تقديم دعم استراتيجي لمعالجة حالة الأطفال في أقل البلدان نمواً وفي البلدان المارة بمرحلة انتقال. وعلى سبيل المثال، تعمل اليونيسيف على ضمان إيلاء بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى أولوية عليا للاستثمار في مجال الطفولة كجزء من الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا. وستسعى اليونيسيف جاهدة، في جميع أنشطتها، إلى ضمان قيام صلة وثيقة باتفاقية حقوق الطفل، كما ستتعاون تعاوناً وثيقاً مع لجنة حقوق الطفل.

٢٢ - وقال إن الأهداف والمرامي والاستراتيجيات الواردة في إعلان ''عالم صالح للأطفال'' تحتاج إلى السعي لتحقيقها في السياق الأعم لإعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية. وبعض هذه الأهداف طموح للغاية، وإذا وضعنا الشواهد التاريخية في الاعتبار فإنه لا يحتمل تحقيقها ما لم نبني في السنوات القليلة المقبلة أساساً قوياً ينشأ ببلوغ أهداف الإعلان، المتواضعة إلى حد ما بالمقارنة بالأهداف المشار إليها آنفا. ففي معظم البلدان الأفقر في العالم، لا سيما بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، لن يتحقق أي من الأهداف أو تتحقق له الاستدامة ما لم تُعالَج مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمشكلات المتصلة بذلك المرض معالجة لا تعرف الكلل، وما لم تُنفذ عمليات إيقاف إطلاق النيران من أجل حماية الأطفال من ويلات الحروب والصراعات.

٢٣ - ولإنشاء ''عالم صالح للأطفال''، تطلب اليونيسيف اعتبار هذا البند بنداً معتاداً في جدول أعمال الجمعية العامة، وتعرض، بالتعاون مع الوكالات الشقيقة لها ومع الشركاء الإنمائيين الآخرين، أن تساعد الأمين العام على إعداد تقارير مرحلية دورية عن متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل وعن تنفيذ الاتفاقية وبروتوكولها الاختياري، لكي يتوفر للجنة الثالثة أساس قوي لأعمالها في هذا الصدد.

٢٤ - **السيد بازل** (أفغانستان): أشار إلى زيارة السيد أوتونو لأفغانستان، فقال إن وفده يؤيد بشدة مفهوم إنشاء لجان وطنية للطفل ويوصي باستكشاف المبادرة مع السلطات الأفغانية المختصة.

٢٥ - **السيدة الحاج على** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن تقرير الممثل الخاص (A/57/402 وCorr.1)، شأنه

شأن التقارير المماثلة الصادرة في السنوات السابقة، لم يذكر حالة الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي، رغم أن هذه الحالة قد بحثها إعلان الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وأضافت قائلة إنه يبدو أن هناك اتجاهاً إلى تجاهل حالة الأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي وإنه لم تصدر حتى الآن على الإطلاق إجابة مقبولة. وقالت إن تجاهل الحالة لن يؤدي إلا إلى إدامة المشكلات القائمة في هذا الصدد. وأعربت عن أمل وفدها في أن تتناول التقارير المقبلة تلك الحالة.

٢٦ - **السيد كيهنِل** (النمسا): تكلم باعتبار أن وفده هو رئيس شبكة الأمن البشري، وقال إن مسألة الأطفال في الصراع المسلح قد احتلت أولوية في جدول أعمال تلك المنظمة منذ إنشائها في سنة ١٩٩٩. وأضاف قائلا إن هذه الشبكة قررت، في ظل رئاسة النمسا، أن تستحدث استراتيجية دعم تستهدف إلى تعزيز الإجراءات الدولية في جميع المحافل المناسبة، وأن تُدعِّم أنشطة الرصد الجارية، وتوجِّه الانتباه إلى الاحتياجات التي تنفرد بها الفتيات في الصراع المسلح، وتلقي الضوء على أهمية مكافحة الإفلات من العقاب.

٢٧ - وتساءل عن أفعل الأساليب لتعزيز رصد انتهاكات حقوق الطفل في الصراع المسلح والإبلاغ عن تلك الانتهاكات، وعن كيفية إدراج مسألة حماية الأطفال، لا سيما البنات، في عمليات الأمم المتحدة بصورة أكثر منهجية.

٢٨ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح): قال، رداً على ملاحظات ممثل أفغانستان، إنه يناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يواصل تقديم المساعدات إلى الأطفال الأفغان.

٢٩ - وتناول تعليقات ممثلة الجمهورية العربية السورية، فقال إن القلق البالغ يساوره بشأن حالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ورغم عدم تناوله للمسألة في دورة الجمعية العامة الجارية، فإنها كانت أحد المواضيع الرئيسية في بيانه أمام لجنة حقوق الإنسان في نيسان/أبريل عام ٢٠٠٢. ونظراً لظروف خارجة عن إرادته، لم يتمكن خلال الإثني عشر شهراً الماضية من القيام بزيارات للمعاينة ولكنه يأمل أن يتمكن من ذلك في المستقبل القريب. وأعرب عن رغبته في عمل المزيد لتناول المسألة.

٣٠ - ثم تناول المسألتين اللتين طرحهما ممثل النمسا، فقال إنه ممتن لشبكة الأمن البشري لأنها منحت أولوية لحقوق الطفل، وإن مكتبه سيتعاون مع تلك المنظمة تعاوناً وثيقاً. وقال إنه ليست هناك مهمة أكثر إلحاحاً من البحث عن سبيل لتحسين تنظيم إجراءات المجتمع الدولي الهادفة إلى رصد أنشطة أطراف الصراعات، وإنه على الرغم من أن المعايير الدولية والإقليمية والوطنية المختلفة تقدِّم بعض التوجيهات بشأن الاضطلاع بمثل هذه الأنشطة لم يتضح حتى الآن كيف يمكن تحسين تلك الأنشطة.

٣١ - وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية تضطلع حالياً بشيء من الرصد يلزم اتخاذ ترتيب جدي منهجي طموح يوضح لأطراف الصراعات أن أنشطتها موضع تدقيق من قِبَل المجتمع الدولي وأنها ستكون مسؤولة عما تقترفه من انتهاكات لحقوق الإنسان. وأعرب في هذا الصدد عن أمله في أن يتمكن من تزويد اللجنة ببعض الخيارات في غضون الشهور القليلة المقبلة.

٣٢ - **السيد غوتام** (نائب المدير التنفيذي لليونيسيف): قال إن الأمم المتحدة ككل تفخر كل الفخر بالمنجزات المتحققة في أفغانستان فيما يختص بتوفير الخدمات الأساسية

وإنها ستواصل مساعدة ذلك البلد على مواجهة التحديات المقبلة.

٣٣ - ورداً على ملاحظات ممثلة الجمهورية العربية السورية بشأن الاتجاه إلى تجاهل محنة الأطفال في الأراضي المحتلة، أشار إلى أن الأمين العام وممثلي اليونيسيف قد تكلموا مؤخراً عن هذا الموضوع وأكد للجنة أن حالة الأطفال في فلسطين قيد الاستعراض المستمر.

٣٤ - وتناول المسألتين اللتين طرحهما ممثل النمسا، فقال إن الفتيات اللائي وقعن بين فكي الصراع المسلح يتضررن بدرجة مفرطة ولذلك يلزم منح أولوية لتعليمهن بهدف منع استغلالهن. وقال إن الأمم المتحدة ملتزمة بالتشجيع على رعاية الفتيات وإن الأمين العام يقف في هذا الصدد على رأس حملة تشارك فيها ١٣ وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة.

٣٥ - **السيدة ستاماتوبولو** (مفوضية حقوق الإنسان): قالت، بشأن المسألتين اللتين طرحهما ممثل النمسا، إن برامج الدعوة المنهجية في مجال حقوق الأطفال في الصراع المسلح أمر ضروري وإن شبكة الأمن البشري ستكون أداة مفيدة لتعزيز تلك البرامج.

٣٦ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح): تناول ملاحظات ممثل النمسا، فقال إن محنة الفتيات في الصراع المسلح تثير قلقه الشديد. وذكر أن مكتبة يبرز هذه المسألة في عمله مع مجلس الأمن، وإنه قد دعا إلى إيلاء اهتمام خاص للفتيات المجندات وإلى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة مزعجة في صفوف الفتيات في مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، تجري مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) واليونيسيف بشأن إجراء دراسة لتوثيق صلة التلازم بين عدوى ذلك الفيروس/الإيدز والصراع. وقال إنه في أعقاب الادعاءات القائلة بأن إمدادات الإغاثة في غرب أفريقيا كانت تستخدم لاستغلال الأطفال، لا سيما البنات، اتخذ مكتبه موقفاً قوياً وأعرب عن أمله في أن تشدد المبادئ التوجيهية الوشيكة الصدور في هذا المجال على حماية الفتيات. وعلاوة على ذلك، فإنه في سياق عمل الفريقين العاملين المعنيين بحفظ السلام تتضمن الآن مواد التدريب والتوجيه المخصصة لأفراد حفظ السلام معلومات تفصيلية عن حماية الأطفال مع إشارة خاصة إلى الفتيات.

٣٧ - وأخيراً، شدد على حماية الفتيات خلال زياراتها القطرية. وذكر أن بلداً بعينه، هو رواندا، قد قطع خطوات واسعة في هذا المجال، إذ أنه نتيجة لتفشي ما يسمى ''الأسر المعيشية التي ترأسها فتيات'' عقب عمليات إبادة الجنس قررت حكومة رواندا تعديل تشريعاتها لكي يتسنى للنساء والفتيات وراثة الممتلكات والأراضي. وقال إنه ينبغي للدول الأخرى أن تتخذ تدابير مماثلة لذلك.

٣٨ - **السيد أموروس نونيز** (كوبا): سأل الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح عن الطريقة التي بفضلها يمكن تعزيز دور الجمعية العامة في توجيه برامج حماية الأطفال في الصراع المسلح ودورها في تقييم تلك البرامج.

٣٩ - **السيدة غروو** (سويسرا): قالت إن وفدها يود أن يعلن تأييده للتعليقات التي أدلى بها ممثل النمسا بشأن شبكة الأمن البشري.

٤٠ - ورحّبت بوضع لجنة حقوق الطفل مبادئ توجيهية بشأن التقارير الأوَّلية التي ستقدمها الدول الأطراف في البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وقالت إنه نظرا لحجم العمل الذي سيولده النظر في تقارير الدول يصبح من الأهمية بمكان زيادة عدد أعضاء اللجنة من عشرة أعضاء إلى ثمانية عشر عضوا، وتساءلت في هذا الصدد عن التدابير

الاستباقية التي تتخذها المفوضية لتشجيع الدولتين الطرفين الباقيتين على إقرار التعديلات المُدخلة على الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من اتفاقية حقوق الطفل.

٤١ - ثم سألت الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراع المسلح وممثل اليونيسيف عما يُتخذ من إجراءات لمنع تطوع الأطفال ليصبحوا جنوداً.

٤٢ - كما تساءلت عن كيفية إسهام قائمة الأمين العام الحاوية لأسماء أطراف الصراعات المسلحة التي تجند الأطفال أو تستخدمهم بصورة تنتهك الالتزامات الدولية لتلك الأطراف، المقررة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١)، في زيادة فعالية رصد انتهاك حقوق الأطفال في الصراع المسلح وفعالية الإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات.

٤٣ - **السيدة البرغوتي** (المراقبة عن فلسطين): وجَّهت الشكر إلى الممثل الخاص لإبدائه القلق بشأن حالة الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي. وقالت إن وفدها يتطلع إلى التعاون مع مكتبه لرسم السُبل المؤدية إلى مساعدة هؤلاء الأطفال ويأمل أن يتمكن الممثل الخاص من زيارة المنطقة في أقرب وقت ممكن.

٤٤ - وشددت على خطورة الحالة في فلسطين-حيث مثَّل الأطفال ثلث القتلى والجرحى في أثناء الصراع-وحثت المجتمع الدولي على الإسراع بالعمل للحيلولة دون خسارة المزيد من الأرواح.

٤٥ - **السيدة ستاماتوبولو** (مفوضية حقوق الإنسان): قالت، رداً على السؤال الذي طرحه ممثل كوبا، إن حواراً بنَّاءً قد بدأ فعلاً بين الجمعية العامة ولجنة حقوق الطفل. وأعربت عن اعتقادها بأن من الممكن أن تبحث الجمعية العامة جانبين من أعمال اللجنة مؤخراً، هما المناقشة المتعلقة بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال حقوق الطفل والاقتراح الداعي إلى قيام القطاع الخاص بدور مقدم الخدمات في هذا المجال؛ وعن اعتقادها بأن الجمعية يمكن أن تدخل في تفاصيل ذلك.

٤٦ - وبالإشارة إلى التعديل المقترح إدخاله على اتفاقية حقوق الطفل، قالت إن المفوضية بعثت رسائل إلى الدول الأطراف التي لم تقبل ذلك التعديل بعد. وناشدت جميع الدول الأطراف أن توجّه اهتمام سلطاتها إلى الحالة لكي يتسنى وضع ذلك التعديل موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن.

٤٧ - **السيد غوتام** (نائب المدير التنفيذي لليونيسيف): قال رداً على السؤال الذي طرحه ممثل كوبا، إنه يرحِّب بالأهمية المتزايدة التي أوليت في السنوات الأخيرة لمسألة الطفل. وأعرب عن أمله في أن تُناقَش حالة الطفل في الجلسات العامة للجمعية في إطار متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، وعن أمله في أن تحظى أيضاً التقارير التي تعدها اليونيسيف عن حالة الطفل في سياق الأهداف الإنمائية للألفية بالاهتمام في ذلك المحفل.

٤٨ - وبالإشارة إلى التعديل المقترح إدخاله على اتفاقية حقوق الطفل، قال إن اليونيسيف تعمل بهمة على تشجيع قبول ذلك التعديل، لأن من الواضح أن لجنة حقوق الطفل تواجه أعباءً تفوق طاقتها وتحتاج بشدة إلى مزيد من الأعضاء.

٤٩ - وعرج على مسألة نشر قائمة الأمين العام، فقال إن الجهل أحد الأسباب الرئيسية للسلبية والإهمال وإن ''الإشارة إلى الجناة بأسمائهم'' سينقل انتهاكات حقوق الطفل إلى مجال العلانية وسيحفز منظمات المجتمع المدني على ممارسة الضغط على الدول الأعضاء لكي تحول دون وقوعها.

٥٠ - وأكد للجنة أن منظومة الأمم المتحدة على وعي تام بحالة الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتبذل كل ما

بوسعها لضمان توفير الخدمات الأساسية وللتخفيف من وقع الصراع المسلح.

٥١ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح): رد على السؤال الذي طرحه ممثل كوبا، فقال إن جميع الجوانب التي تنطوي عليها أنشطة مكتبه تدخل في إطار ولاية الجمعية العامة. وأضاف قائلاً إن تقريره السنوي الرئيسي يوجّه مباشرة إلى الجمعية العامة وإنه قد اقترح، بصدد تقرير الأمين العام المتعلق بالأطفال والصراع المسلح المرفوع إلى مجلس الأمن، توجيه ذلك التقرير إلى الجمعية العامة أيضاً. وفضلاً عن ذلك، فقد أوصى بعقد دورة الحوار السنوية لأنه يرحب بمساهمات الدول الأعضاء. وأعرب عن أمله في حدوث تعاون تكاملي وثيق بين مجلس الأمن والجمعية العامة ولكن مع احترام ولاية كل منهما.

٥٢ - وفيما يختص بقائمة الأمين العام، قال إن أهميتها سياسية أساساً، نظراً لأن تقدُّم مجلس الأمن بطلب معيَّن لتحديد أسماء الجناة يضفي الشرعية على أنشطة تقديم التقارير والرصد ويرسل إلى الدول الأعضاء إشارة واضحة. إلا أنه أكد أن نشر القائمة ليس بديلاً عن التوصل إلى حل حقيقي لمشكلة الرصد الفعَّال.

٥٣ - وأحاط علماً بالتعليقات التي قدمتها ممثلة فلسطين وأعرب عن اتفاقه مع الرأي القائل بأن الحالة في الأراضي المحتلة شديدة الخطورة. وذكر أنه سيسعى جاهداً إلى عمل المزيد للاستجابة لتلك الحالة.

٥٤ - **السيد كورين** (إسرائيل): رد على الملاحظات التي أدلى بها ممثلا الجمهورية العربية السورية وفلسطين، فقال إن الهجوم على الأطفال لمجرد أنهم أطفال، بصرف النظر عن ديانتهم أو جنسيتهم، أمر محزن. إلا أن فلسطين هي التي بدأت العنف في الواقع ولذلك يرفض وفده جميع المحاولات الرامية إلى تصوير مرتكبي الإرهاب على أنهم ضحاياه. ودعا إلى إجراء تحقيق في زيادة استعمال الأحداث للقيام بالتفجيرات الانتحارية؛ وشجع اليونيسيف على أن تعمل في أراضي فلسطين على تعزيز ثقافة السلام والتسامح.

٥٥ - **السيد نديايي** (السنغال): قال إن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد قررت أن تعقد، كجزء من متابعة الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، اجتماع قمة طارئ في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢ يخصص لمسألة واحدة، هي حالة الأطفال في غرب أفريقيا، وذلك لمناقشة الطريقة التي بفضلها يمكن تنفيذ توصيات تلك الدورة الاستثنائية واستنتاجاتها. وتساءل في هذا الصدد عن حالة تحضير اليونيسيف لاجتماع القمة.

٥٦ - **السيد نسنديلا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن وفده ممتن لليونيسيف وللممثل الخاص، نظراً لما يبذلانه من جهود لصالح أطفال الكونغو. وبالإشارة إلى الفقرة ٤١ من الوثيقة A/57/402، تساءل عما إذا كان فريق الخبراء المعني بالاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من ثروات جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف يصدر تقريراً.

٥٧ - **السيدة لويمبان توبينغ-كلاين** (سورينام): شددت على أهمية تعليم حقوق الإنسان بالنسبة لتعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وتساءلت عن الطريقة التي بفضلها يمكن مساعدة البلدان على عمل المزيد في هذا المجال.

٥٨ - **السيد أوتونو** (الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراع المسلح): قال إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية شديدة الأهمية بالنسبة لمكتبه، وإنه قد سُر للتحرك نحو السلام مؤخراً، رغم أن المذابح التي وقعت في كيسانغاني كانت مثيرة للانزعاج. وأضاف قائلا إن هناك في الواقع جانباً آخر من جوانب استغلال الأطفال لا يحظى بالاعتراف الكافي، ألا وهو استخدام الشبيبة في الاستغلال

غير المشروع للموارد الطبيعية. وذكر أنه قد تأكد أن فريق الخبراء لن يهمل جانب استغلال الأطفال الذي تنطوي عليه هذه المسألة.

٥٩ - **السيد غوتام** (نائب المدير التنفيذي لليونيسيف): قال، رداً على ممثل إسرائيل، إن ثقافة السلام والتسامح هي بالتأكيد جزء من خطة عمل اليونيسيف. وقال إن الفقرة ٤٧ من الإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية يعبِّر في الواقع عن ذلك الاهتمام المشدد. ومضى قائلا إن البرامج الموضوعة للأطفال الفلسطينيين تركِّز على اللعب والتعلم المرتبطين باللاعنف وقال إن تعليم حقوق الإنسان هو أيضا، حسبما ذكرت ممثلة سورينام، أمر هام، لأن حقوق الإنسان تبدأ بحقوق الطفل. كما أعرب عن امتنانه لرئيس جمهورية السنغال نظراً لمبادرته المتمثلة في متابعة الدورة الاستثنائية على الصعيد الإقليمي. وذكر أن اليونيسيف ستشترك بصورة فعَّالة في ذلك المؤتمر الإقليمي المقبل.

٦٠ - **السيدة ستاماتوبولو** (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان): قالت إن المفوضية تتبع نهجاً كلياً إزاء تعليم حقوق الإنسان. ولتحقيق الأهداف العامة الطويلة الأجل لا بد من تحقيق التكامل بين القطاعات المستهدفة بصورة شاملة.

٦١ - **السيدة لوي** (الدانمرك): تكلمت باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي: إستونيا، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، والجمهورية التشيكية، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولتوانيا، وهنغاريا، وقالت إنه لا بد للمجتمع الدولي أن يكفل ترجمة وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية إلى أعمال. ولتحقيق هذه الغاية، لا بد له أن تُستحدث تدابير تشريعية وغير تشريعية جديدة لحماية حقوق الطفل وتعزيزها، بحيث تُمنح الأولوية المطلقة لمصلحة الطفل العليا. وقالت إنه لا بد أيضا من إبراز الحالة الخاصة التي تنفرد بها الطفلة.

٦٢ - ومضت قائلة إن اتفاقية حقوق الطفل توفر، مع بروتوكولاتها الاختيارية، الإطار المعياري لكل تصرفات الاتحاد الأوروبي فيما يختص بالأطفال، بما في ذلك متابعة الدورة الاستثنائية.

٦٣ - وقالت إنه على الرغم من افتراض انطباق الاتفاقية على الأطفال كافة لم يجر إعمال حقوق العديد من الأطفال في أنحاء العالم المختلفة، لا سيما حقوق الفئات المهمشة أو المحرومة. وأعربت عن اعتقادها بأن حماية حقوق الأطفال المعوقين والأطفال من أبناء الشعوب الأصلية والأطفال المنتمين إلى الأقليات القومية والإثنية والدينية واللغوية تستحق اهتماماً خاصاً.

٦٤ - وقد أوضح الأطفال في الدورة الاستثنائية أنهم يريدون أن يتحقق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل. وقد نفد صبرهم لأسباب وجيهة، نظراً لوجود فجوة هائلة تفصل بين النوايا الطيبة التي تعبِّر عنها المعاهدات الدولية من ناحية والظروف الواقعية من ناحية أخرى، حيث لا يزال ملايين الأطفال يعانون من الفقر، والإهمال، والتوريط في الصراعات المسلحة، والاستغلال.

٦٥ - ويولى الاتحاد الأوروبي أهمية كبرى لصحة الطفل. كما تمثل خدمات الصحة الإنجابية عاملاً شديد الأهمية لمكافحة الفقر، وهذا مجال يسهم فيه صندوق الأمم المتحدة للسكان إسهاماً كبيراً.

٦٦ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعتبر الإلغاء العالمي لعقوبة الإعدام أولوية رئيسية ويضغط من أجل التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها على الصعيد العالمي. فهذه الاتفاقية تحرِّم في نهاية الأمر، ودون أي تحفظ، فرض عقوبة الإعدام مقابل الجرائم التي يرتكبها أشخاص دون الثامنة

عشر. ولا يزال الاتحاد الأوروبي يعارض التحفظات غير المقبولة المبداة بشأن هذا الصك ويحث على سحبها. كما ينبغي لجميع الدول الأطراف أن تصدِّق على البروتوكولين الاختياريين وأن تنفذهما. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الهام الذي تنجزه لجنة حقوق الطفل، كما يدعو جميع الأطراف إلى التعاون التام مع آلية الرصد هذه.

٦٧ - ويساور الاتحاد الأوروبي قلق شديد إزاء ما يتعرض له الأطفال من فقر وصراع مسلح وعنف. والواقع أن الفقر هو السبب الجذري لمعظم الانتهاكات التي تمس حقوق الأطفال. وإذا أدركنا أن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطفل شديد الأهمية للتنمية بات من الأهمية بمكان أن يعتبر المجتمع الدولي القضاء على الفقر واحدة من أولوياته. وفي هذا الصدد أيضاً، ينبغي للدول أن تواصل إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال عندما تنفذ إعلان الألفية.

٦٨ - ويود الاتحاد الأوروبي أن يشيد بالممثل الخاص، وذلك لقيامه بتعبئة الرأي الرسمي والعام لصالح حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. ومن ناحية الاتحاد الأوروبي، فإنه سيركِّز جهوده في جميع المحافل المناسبة على تعزيز الإجراءات الدولية المبذولة لصالح هؤلاء الأطفال، مع التشديد بوجه خاص على ضمان الإشعار المبكر بانتهاك حقوق الطفل، وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة الجارية في مجالي الرصد والتأهيل، والتوعية باحتياجات الحماية الخاصة للفتيات في الصراع المسلح وأهمية مكافحة الإفلات من العقاب.

٦٩ - ويكرر الاتحاد الأوروبي الإعراب عن رفضه التام لجميع أشكال العنف الموجه ضد الأطفال، بما فيه الممارسات التقليدية المؤذية. وذكرت أن البلدان التي تتحدث هي باسمها قد نفَّذت مجموعة تدابير لمكافحة استغلال الأطفال، مع وجود برامج جارية مختلفة على الصعيد الإقليمي. ويُعتَبَر التعليم المجاني الميسر المتسم بالجودة أمراً هاماً لمكافحة شكل آخر من أشكال الاستغلال، هو عمل الأطفال.

٧٠ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى ومنظومة الأمم المتحدة لتعيين أفعل وسائل تعزيز الدعم لحقوق الطفل. وهو ملتزم أيضاً بتحمل نصيبه من المسؤولية العالمية فيما يختص بجعل العالم صالحاً للطفل. وحسبما أعلن الأطفال في الدورة الاستثنائية، فإن هذا العالم سيكون صالحاً لكل إنسان.

٧١ - **السيدة هول** (النرويج): قالت إنه نظراً لأن كل طفل هو كائن فريد يتعين على الدول كافة أن تهيئ بيئة يمكن أن يزدهر فيها الأطفال كافة. ولذلك، يتعين عليها أن تكفل أيضاً مراعاة المنظور الجنساني.

٧٢ - وأضافت قائلة إن عدة تطورات دولية مستجدة في الآونة الأخيرة قد عززت بشدة الإطار القانوني لحماية الطفل، بما في ذلك بدء نفاذ نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال ملايين الأطفال محرومين من دواعي التفاؤل. ولذلك، يجب أن يجد المجتمع الدولي حلولاً لسد الفجوات الفاصلة بين الإطار المعياري والتنفيذ. وفي هذا الإطار، يصبح من المهم ضمان استمرار مجلس الأمن في مداولاته بشأن حماية الأطفال في الصراع المسلح. كما أن الشواهد الدالة على حدوث اتجار على نطاق واسع بالفتيات الصغيرات يمثل داعياً من دواعي القلق البالغ. وهذا يستلزم إجراءات موحدة يتخذها المجتمع الدولي. وينبغي بوضوح ألا نسمح بأن يصبح الموظفون الدوليون الموفدون إلى الميدان لحل المشكلة جزءا منها. وقد كانت هناك حالات عديدة جداً تورط فيها موظفون دوليون في استغلال الأطفال استغلالاً جنسيا. وقالت إن وفدها يشعر بقلق بالغ إزاء فرض عقوبة الإعدام على الأطفال ويود أن

يحث جميع الدول التي لم تمنح الأحداث الجانحين فرصة ثانية بالفعل على أن تمنحهم هذه الفرصة.

٧٣ - واختتمت كلمتها، قائلة إنه يقال في أحيان كثيرة إن هناك حكومات عديدة لا تمثل حقوق الطفل لديها سوى شقشقة لفظية، ومن ثم فقد حان الوقت لتغيير هذه الحالة واتخاذ إجراءات ملموسة لصالح الأطفال كافة.

٧٤ - **السيد غوو يانغ** (الصين): قال إن الصين قد قامت بدور فعَّال في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل وستواصل بذل جهود كبيرة لضمان المتابعة الملموسة. وأضاف قائلاً إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيل الأسباب الجذرية للمشكلات المؤثرة على الأطفال، لا سيما بتهيئة بيئة مواتية لنمائهم نماءً صحياً. وأعرب عن رغبة وفده في الإشادة بجهود منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال.

٧٥ - ومضى قائلاً إن الصين، رغبة منها في الوفاء بالتزاماتها نحو العدد الضخم من أطفالها، قد نفذت في التسعينات من القرن العشرين برنامجاً وطنياً يحتوي على ٤٩ هدفا، من بينها تقليل معدل وفيات الأطفال، وتعزيز التعليم الابتدائي الشامل، وحماية الأطفال الذين يواجهون حالات صعبة. وأعرب عن سروره وهو يعلن أن هذه الأهداف قد تحققت إلى حد كبير بنهاية عام ٢٠٠٠. وقد شرعت الصين الآن في برنامج جديد لفترة السنوات ٢٠٠١-٢٠١٠، يشمل أهدافاً جديدة في مجالات الصحة والتعليم والحماية القانونية والبيئة. وفي الوقت الحالي، تلتمس الحكومة مدخلات من المجتمع المدني والقضاء لمساعدتها على إعداد تقريرها الدوري الثاني كي تقدمه إلى لجنة حقوق الطفل.

٧٦ - **السيدة فيوتي** (البرازيل): تكلمت باسم البلدان الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وباسم بوليفيا وشيلي البلدين المنتسبين إلى تلك السوق، فقالت إن الحماية التامة للأطفال والمراهقين أمر جوهري بالنسبة للالتزام الاجتماعي للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، الذي يولي الأولوية للاحتياجات الخاصة للأطفال والشبان الذين يواجهون حالات العنف والاعتداء الجنسي، وعمل الأطفال، والحمل المبكر، وإساءة استعمال المخدرات، والجريمة. وفي الوقت نفسه تسعى البلدان الأعضاء في تلك السوق جاهدة إلى التخفيف من حدة الفقر في المنطقة الإقليمية ويساورها القلق إزاء تأثيره على عمل الأطفال.

٧٧ - وتؤكد هذه البلدان مرة أخرى عزمها على ضمان الحق في التعليم الأساسي وتحسين إمكانية الحصول على التعليم الثانوي والتدريب المهني، وهما أداتان هامتان للقضاء على الفقر وللحراك الاجتماعي والاقتصادي. وهذه البلدان ملتزمة بتوفير رعاية صحية جيدة، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والمراهقين، ولتقليل معدلات وفيات الرُضَّع والأمهات، ولتأثير الحمل المبكر، والأمراض التي يمكن اتقاؤها، وتأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومجالات العمل الأخرى ذات الأولوية هي الاتجار بالأطفال وبغاء الأطفال وحالة أطفال الشوارع.

٧٨ - وتؤكد بلدان السوق المشتركة والبلدان المنتسبة إلى السوق مرة أخرى التزامها باتفاقية حقوق الطفل. وقد كانت هذه البلدان تحبذ اعتراف وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية بالاتفاقية اعترافاً صريحاً بوصفها أسمى معيار قانوني لحماية حقوق الطفل وتعزيزها، إلا أنها ترحب على الرغم من ذلك بالنهج الحقوقي الإنساني السليم المتبع في الوثيقة.

٧٩ - وأضافت قائلة إن لدى المجتمع الدولي رؤية واضحة ومنهاجاً مشتركاً للعمل من أجل ضمان حياة أفضل للأطفال والمراهقين. وقد حان الوقت لتنفيذهما بإرادة سياسية أصيلة وتضامن متجدد.

٨٠ - **السيدة راميريز** (كوستاريكا): تكلمت باسم مجموعة ريو، فقالت إن اعتماد اتفاقية حقوق الطفل كان

نقطة تحوُّل في النهج المتبع إزاء الطفولة. فبعد بُدء نفاذ الاتفاقية لم يعد الطفل يعتبر موضوعاً للحماية بل بُدئ في اعتباره موضوعاً للقانون، وُهبت له حقوق تفاضلية بسبب الهشاشة الخاصة المميزة للطفل باعتباره شخصاً لا يزال في مرحلة التكوين. والاتفاقية تجعل الدولة مسؤولة عن إيلاء الأولوية للأطفال وتنص على وجوب منح الاعتبار الأول لتحقيق المصلحة المُثلى للطفل.

٨١ - وعلى الرغم من هذه المبادئ، المعتمدة بإجماع المجتمع الدولي، لا يزال ملايين الأطفال مهددين بالمرض والجهل والفقر والاستغلال والتمييز والعنف. وهذه الحالة المؤسفة لم تنشأ بسبب الافتقار إلى السياسات الوطنية أو الالتزامات الدولية بل بسبب نقص الموارد المخصصة للأطفال ونقص الرغبة الحقيقية في تغيير أحوالهم. ولا بد أن توفر الدول السُبل للأطفال ليشتركوا في تحديد السياسات والبرامج المؤثرة عليهم.

٨٢ - والأطفال لا يطلبون التزامات على الورق؛ بل يريدون العمل. ولا بد أن تركز الدول على تخصيص موارد كافية لتلبية الالتزامات المقطوعة في الدورة الاستثنائية. ولا بد أن تترجم الوحدة المبينة في اعتماد اتفاقية حقوق الطفل بتوافق الآراء إلى أعمال مكرسة لصالح الأطفال.

٨٣ - **السيدة فلاسكو** (المكسيك): قالت إن الأطفال في بلدها يواجهون تحديات عديدة، وإن خطة التنمية الوطنية للسنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦ تمنح أولوية للتعليم والرعاية الصحية من أجل تحسين أحوال الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة. وهناك استراتيجية تعليم متكاملة تشمل برنامجاً لتحسين أحوالهم الصحية، مع التأكيد على صحة الفئات المنتمية للسكان الأصليين، والمجتمعات المحلية الريفية، والأسر المنخفضة الدخل في المناطق الحضرية.

٨٤ - ولدى المكسيك تشريع لحماية الأطفال والمراهقين. كما أنشأت المكسيك برامج للوصول إلى أطفال الشوارع، الذين يتعرضون لخطر الاستغلال أو الأذى في إطار الاتجار بالأطفال للأغراض الجنسية. كما أنشأت المكسيك شبكة وطنية للطفولة، تتألف من أطفال تتراوح أعمارهم بين العاشرة والسابعة عشر، وهي شبكة تعزز حقوق الأطفال في كل ولاية.

٨٥ - وبحلول سنة ٢٠٠١، حققت المكسيك معظم الأهداف المحددة في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠. ويجري إدماج نتائج الدورة الاستثنائية في السياسة العامة، كما يجري إحراز تقدم بشأن إنشاء مكتب لتنسيق مختلف المؤسسات المشاركة في الوفاء بالالتزامات المقررة في الإعلان المعتمد في الدورة الاستثنائية، والمعنون ''عالم صالح للأطفال''.

٨٦ - **السيد ممدوحي** (جمهورية إيران الإسلامية): لاحظ أن الجهود الإنسانية المبذولة على مدى العقد الماضي قد زادت من إمكانيات استفادة الأطفال من المياه النقية، والمرافق الصحية، والطعام، والتعليم، والتحصين، الأمر الذي أدى إلى بقاء المزيد من الأطفال على قيد الحياة. إلا أنه على الرغم من هذا التقدم لا يزال الأطفال يمثلون أضعف أفراد المجتمع. وهناك الكثير والكثير منهم يعيشون دون خط الفقر أو يعانون سوء التغذية أو المجاعة.

٨٧ - وأضاف قائلاً إنه على ضوء التغيرات الحاصلة في طبيعة المشكلات المؤثرة على الأطفال ونطاقها وأسبابها لا بد أن يستوفي المجتمع الدولي استراتيجياته وأهدافه لكي يواجه التحديات الجارية. ولا بد أيضاً أن يؤكد أصحاب المصلحة جميعاً مرة أخرى التزامهم المشترك بتحسين حالة جميع الأطفال، بمن فيهم الأطفال الأشد حرماناً. وقال إن الأطفال يُستخدمون كأهداف مدنية في الصراعات المسلحة-لا سيما

في الأراضي الخاضعة للاحتلال الأجنبي-وينبغي إيلاء الأولوية لهم. وأعرب عن رغبته في إلقاء الضوء في هذا الصدد على حالة الأطفال الفلسطينيين، الذين يتعرضون يوميا لفظائع من قبيل قتلهم رميا بالرصاص لإلقائهم الأحجار على قوات الاحتلال. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يظل غير مبالٍ بما يجري، بل ينبغي أن يقدم إلى العدالة كل من يرتكب جريمة حرب، لا سيما بحق الأطفال.

٨٨ - ومضى قائلاً إن جمهورية إيران الإسلامية تسعى بكل همة إلى تنفيذ التزاماتها المقررة بموجب اتفاقية حقوق الطفل. ومراعاة من حكومته للحالة الجارية، فقد شرعت في خطة خمسية جديدة لضمان بقاء الأطفال، وضمان صحتهم، وحمايتهم ونمائهم المتكامل. كما يجري إدماج نهج محوره البشر في استراتيجيات البلد الإنمائية وبرامجه الإنمائية، وقد أظهر هذا النهج نوعية حياة الأطفال باعتبارها بؤرة اهتمام جديدة. ورغم العوامل الخارجية غير المواتية والمصاعب الاقتصادية والآثار المالية الطويلة الأجل المترتبة على استضافة أكثر من مليوني لاجئ، خصص لنماء الأطفال أكثر من ٤٠ في المائة من الميزانية الوطنية وعلى امتداد مجموعة متنوعة من القطاعات. وهذا التقدم في إعمال حقوق الطفل والمرأة يمكن أن تفسره الإرادة السياسية القوية، وتراث إيران الإسلامي الخصب، والروابط الأسرية المتينة، والتعاون الطيب مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما اليونيسيف.

٨٩ - وبتحديد الوسائل المشتركة لمعالجة الأخطار والتي تهدد المجتمع الدول بأسره، ولا سيما أطفاله، سيتسنى تعزيز سياسات وبرامج وإجراءات لحماية حقوق الطفل وتعزيزها وإيجاد مستقبل أفضل للبشرية جمعاء.

٩٠ - **السيد تشكيهوارا** (بيرو): قال إن مؤشرات بلد ما فيما يتعلق بوضع أطفاله وشبانه تعبر عن التقدم الذي أحرزه وعن إمكانات مستقبله. وبالمثل فإن مستوى الاستثمار في الأطفال والمراهقين سيشير إلى احتمالات النجاح في مجالات التنمية المستدامة، والتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وترى الحكومة أن المصالح المُثلى للأطفال تعني أقصى مستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية ومن الرفاه، ولذلك فقد وضعت سياسات اجتماعية تراعي ظروف مجتمعها المتعدد الإثنيات والثقافات.

٩١ - وأضاف قائلا إن الجهود التي تبذلها الحكومة الراهنة لتعزيز الديمقراطية والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز تكافؤ الفرص تعتبر الأطفال فاعليات إنمائية رئيسية. ولذلك، يشمل اتفاق الحكم الوطني المعتمد في تموز/يوليه عام ٢٠٠٢، الذي حدد الخطوط العريضة للسياسة العامة في السنوات العشرين التالية، أحكاماً لحماية الأطفال وتعليمهم ورعايتهم صحياً. وهناك خطة عمل وطنية للأطفال على امتداد الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠١٠ تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في حالة الأطفال، التي تعيبها أوجه الظلم الاجتماعي.

٩٢ - وقال إن الفقر وسوء توزيع الدخل والاستبعاد الاجتماعي تمثل العوامل الرئيسية المؤثرة على الأطفال. وتتركز الجهود الآن في مجالات الصحة والتعليم والمشاركة الاجتماعية لضمان حصول الكافة على الرعاية الصحية الجيدة، ولتعزيز التعليم بوصفه إحدى الأدوات الرئيسية لمكافحة الفقر، ولضمان اشتراك الأطفال والمراهقين في الجهود الرامية إلى مكافحة مشكلات من قبيل إساءة استعمال الكحوليات والمخدرات واستغلال الأطفال، وهي المشكلات التي يمكن أن تترك آثاراً مدمرة لحياتهم.

٩٣ - واختتم كلمته قائلاً إن الوقت قد حان للانتقال من مرحلة التنظير إلى مرحلة التنفيذ وتقييم التقدم المحرز. وهذا الانتقال يلزمه التفاني والجهد، وإن كان سيسفر عن أحوال معيشية أفضل للأطفال.

٩٤ - **السيدة المالكي** (قطر): قالت إن أحد المبادئ الهامة لإقامة عالم صالح للأطفال هو تأكيد حقوق الأسر وواجباتها. وأضافت أن وفدها يشيد بالأهمية الممنوحة للأسرة في الإعلان المعتمد في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

٩٥ - ومضت قائلة إن قطر قد سعت جاهدة في العقد الماضي إلى تنفيذ التزاماتها الوطنية والدولية إزاء حقوق الطفل. وقد جرى في الدورة الثامنة والعشرين للجنة النظر في تقريرها الأوَّلي المقدم بموجب الاتفاقية، ووافقت اللجنة على المبادرات التي اتخذتها قطر تنفيذاً للاتفاقية، حسبما تجسَّد في القانون رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠١ المتعلق بالتعليم الإلزامي المجاني لجميع الأطفال، وخطة لتعميم الاتفاقية في البلد. كما أشادت اللجنة بقطر، تقديراً لمساعداتها المالية الضخمة المقدمة إلى البلدان النامية.

٩٦ - كما اعتمدت قطر خطة وطنية لدراسة أحوال أطفالها المعيشية. وستشكل هذه الدراسة أساساً لتحديد الأهداف الاستراتيجية للعقد المقبل. كما يجري إعداد مشروع قانون سيمثل إطاراً قانونيا شاملا فيما يختص بحقوق الطفل. كما قدمت قطر إلى منظمة العمل الدولية تقارير بشأن تنفيذ الاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال. ويحظر قانون صادر في عام ١٩٦١ عمل الأطفال في البلد.

٩٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠٠١، انضمت قطر إلى البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء والمواد الإباحية؛ وفي تموز/يوليه عام ٢٠٠٢، انضمت إلى البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح. وعلاوة على ذلك، فإنها قد حددت سن الثامنة عشر ليكون الحد الأدنى للالتحاق بالقوات المسلحة.

٩٨ - وتهدف قطر إلى منح الفرصة للأطفال للاشتراك في الأنشطة الوطنية. وفي الآونة الأخيرة نُظمت، في سياق المنتدى الإعلامي الخليجي المعني بحقوق الطفل، المعقود في الدوحة بالاشتراك مع اليونيسيف، حلقة تدريبية تتعلق بالبرامج التليفزيونية المخصصة للأطفال. وفي نهاية تلك الحلقة، اعتمد الأطفال المشتركون فيها توصيات لأجل برامج الطفل التليفزيونية.

٩٩ - ونظراً لأهمية أنشطة لجنة حقوق الطفل، وافقت قطر على التعديل المقترح إدخاله على الفقرة ٢ من المادة ٤٣ من الاتفاقية، الذي يقضي بزيادة عدد أعضاء اللجنة إلى ١٨ عضواً؛ وهذا من شأنه أن يخفف من عبء العمل الملقى على عاتق اللجنة. وتود قطر أن تضع اللجنة في حسبانها التنوع الديني والثقافي للدول الأطراف في الاتفاقية.

١٠٠ - وأضافت قائلة إن الأطفال الفلسطينيين يعانون يوميا من القمع الإسرائيلي، وإن حقوقهم تُنتَهك. وأضافت قائلة إن وفدها يحث على وقف العنف ضد هؤلاء الأطفال، وعلى احترام حقهم في أن يعيشوا بكرامة وفي أمن وسلام. وقالت أيضا إن الأطفال العراقيين يعانون من الجزاءات الاقتصادية وإن الكثيرين منهم قد ماتوا، ونتج عن ذلك أن شهد العراق معدلاً لوفيات الأطفال من أعلى المعدلات في العالم. ولا بد أن يتحصن أطفال العراق من آثار الجزاءات.

١٠١ - **السيد أندجابا** (ناميبيا): تكلم باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، فقال إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالطفل المعقود عام ١٩٩٠ والدورة الاستثنائية المعنية بالطفل المعقودة مؤخراً قد زادا من قوة الدفع الممنوحة للجهود الوطنية والإقليمية والعالمية الرامية إلى تعزيز حقوق الطفل وحمايتها، وذلك بوضعهما أساساً متيناً لرسم وتنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة.

١٠٢ -وأضاف قائلاً إن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية تولي على الدوام أهمية كبرى لرفاه الأطفال. وهي لا تزال ملتزمة التزاماً شديداً بالإعلان وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي المعقود عام ١٩٩٠ وترحب باعتماد وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية المعنونة ''عالم صالح للأطفال''؛ إلا إنها تواجه، على الرغم مما تبذله من جهود، تحديات عديدة أدت إلى خسارة المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت بجهد جهيد.

١٠٣ -واستطرد قائلا إن بعض الدول الأعضاء قد تضررت تضرراً شديداً من الصراعات المسلحة التي قُتل فيها ملايين الأشخاص على مدى العقد الماضي. وقد تيتم أطفال عديدون وهناك البعض الآخر شردته الحرب، إما داخلياً وإما إلى بلدان مجاورة. وقد أصيب عدد معتبر إصابات خطيرة والبعض أصيب بالعجز الدائم، وكان ذلك بفعل الألغام البرية في الغالب وهناك أطفال آخرون أُرغموا على أن يصبحوا جنوداً أو سواتر بشرية، أو جواسيس، أو حمالين، أو استُعبدوا لأغراض جنسية؛ وبينما مات معظم الجنود الأطفال في المعارك عانى أطفال عديدون من ندوب عاطفية عميقة يمكن أن تؤدي إلى استمرار دورة العنف.

١٠٤ -والدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية تدين بشدة تجنيد الأطفال للقتال، الأمر الذي تعتبره هذه الدول جريمة بحق الإنسانية. وتسريح هؤلاء الأطفال وتأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع مهمة معقدة، ولكنها شديدة الأهمية. وتثني الجماعة الاقتصادية على جهود وكالات الأمم المتحدة وجميع المشاركين في هذا العمل، وهي تدعو في الوقت نفسه المجتمع الدولي إلى مساعدة البلدان المتضررة على إعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب وإنشاء آليات للإسراع بإعادة إدماج الأطفال في المجتمع. وفضلاً عن ذلك تلزم المساعدة أيضاً، حسبما تقضي خطة عمل مؤتمر الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠١ المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، لمنع الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة ومكافحته والقضاء عليه.

١٠٥ -وترحب الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية باتفاقات السلام المبرمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وتحيي في الوقت نفسه التطورات التي جلبت السلام لأنغولا.

١٠٦ -وأضاف قائلا إنه نظراً لأن التعليم عامل أساسي في التنمية البشرية والتخفيف من حدة الفقر وتعزيز السلام والاستقرار توجد حاجة ملحة إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات لتأمين التعليم الأساسي الجيد للأطفال كافة. وكرر الإعراب عن التزام الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، بموجب بروتوكول من بروتوكولات، بتزويد الأطفال بالتعليم لمدة تسع سنوات دراسية، عملاً على استئصال الأمية.

١٠٧ -وقال إن الجفاف الراهن، الذي تفاقم أثره بفعل عوامل من قبيل تفشي الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يمثل تحدياً مخيفاً يعترض الجهود الإنمائية لبلدان الجماعة الاقتصادية. وذكر أن نحو ١٤ مليون شخص، معظمهم من الأطفال، مهددون بالمجاعة. وقال في هذا الصدد إنه سيكون من دواعي التقدير الشديد تقديم مساعدات من قِبَل الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلاً عن المانحين الآخرين.

١٠٨ -وأردف قائلا إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصيب أعداداً متزايدة من الأطفال باليتم. ولا تزال الطفلات أكثر عرضة للخطر من غيرهن، ومن ناحية أخرى زاد تأثر الأطفال بالمرض بفعل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وقد وضعت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية إطاراً استراتيجياً وبرنامج عمل (٢٠٠٠-٢٠٠٤) بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يهدف إلى معالجة المشكلة باستعمال نهج متعدد القطاعات. وفي

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ ستستضيف ناميبيا المؤتمر الإقليمي الثاني المعني بالأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء. إلا أنه يلزم إتاحة موارد إضافية وأدوية رخيصة لإطالة العمر؛ كما أن من المهم ضمان استدامة الصندوق العالمي لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والدرن الرئوي والملاريا.

١٠٩ - وذكر أن جميع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية قد صدَّقت على اتفاقية حقوق الطفل أو انضمت إليها وأن العديد من هذه البلدان في سبيله للتصديق على بروتوكوليها الاختياريين. وهذه البلدان ملتزمة بضمان تطابق التشريعات الوطنية، قدر الإمكان، مع المبادئ الأربعة العامة المتمثلة في عدم التمييز، ومصالح الطفل المُثلى، والحق في الحياة والبقاء والنماء، واحترام وجهة نظر الطفل.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/١٠.